مقـــدمة

لقد راودتني فكرة البحث في إستراتيجية ذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية منذ أن كنت طالبا بالليسانس، غير أن هذه الذاتية أحدثت في فكري تناقضا كبيرا ،فكل الدراسات التي اطلعت عليها في مجال التمويل تركز على أساس رئيسي هو ضرورة توفير رؤوس الأموال الكافية لتمويل المشروعات الطموحة لتحقيق التنمية السريعة، وبالتالي القضاء على ما يسمى بفجوة التمويل الداخلي وهذا الأساس التمويلي "رأس المال "غير متوفر محليـــا ومعنى ذلك اللجوء إلى جلبه من الخارج بشروط قاسية، أي أن عنصر البناء الأساسي غير ذاتي، وهذا ما زاد في حدة التناقض إذ كيف نبني ما هو ذاتي بأساس لا تملكه، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فان ما تركز عليه الذاتية إنما تكون ابنة بيئتها تتلاءم مع الظروف الحقيقية لها، نابعة من أصل تربة هذا الشعب أو ذاك، متغذية بالعقيدة التي يؤمن بها ويقدسها، غير أن الموجود من قواعد بناء التنمية في الدول النامية عامة والإسلامية خاصة نوعين :اشتراكي شيوعي أو رأسمالي حر، وبينما يلغي الأول الملكية الخاصة ويجعل منها خرقا لكرامة الإنسان ويقدس الملكية العامـــــة ويحتكرها، يعتبر الثاني الملكية العامة هي الاستثناء والملكية اللامحدودة والحرية الاقتصادية التي لا يحكمها ضابط أساس الكرامة الإنسانية .

والتناقض الأخر الذي يطرح نفسه هو أن " رأس المال " الذي يعتبر القاعدة الأساسية الثابتة والدائمـــة لتمويل التنمية لا يعتبر عقبة أو حاجز لدى البعض من الدول النامية بل أن كثيرا مكن الدول البتروليـــة لديها فوائض كبيرة في هذا العنصر ومع هذا نصنف في مصاف الدول المتخلفة أو النامية .

إن هذا التناقض وعدم الاقتناع بما هو موجود كان سببا في تأخير تقديم هذا البحث، فلقد كتبت فصولا ثم ألغيتها إلى أن يسر الله لي فهم أن "الذاتية لا تعني تشكيل ما هو غير ذاتي في قالب ذاتي ثم تبنيه والإشادة به، بل الذاتية أن تكون التنمية قلبا وقالبا، روحا وجسدا، عقيدة وأصالة، أساسها الإنسان ذاته .

ومنها تبين بأن الفجوة ليست فجوة مدخرات بقدر ما هي فجوة أنظمة، هذه الأنظمة التي خيبت آمال وطموحات شعوب هذه البلدان التي ظلت تتخبط بين هذا النظام وذاك فبقيت أشبه بمن وجد نفسه على ضفاف نهر به حجارة زرقاء وحمراء وقد احتار بأيهما يتمم وهو لا يدرى أنه إذا وجد الماء بطل التيمم .

ولقد زاد في اقتناعي بضرورة بحث إستراتيجية أصيلة للتمويل الذاتي ما أكده المفكرون الغربيون أنفسهم بان طرق الإنماء ليست محصورة في النظم المجودة فقط، وفي هذا يقول الخبـــــير الاقتصادي الفرنسي " جاك أو سترى " (إن طريق الإنماء الاقتصادي، ليس محصورا في الاقتصادي المعروفين الرأسمالي والاشتراكي بل هناك اقتصاد ثالث راجع هو الاقتصاد الإســـــلامي الذي يبدو انه سيسود عالم المستقبل لأنه أسلوب قابل للحياة يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ).وكذلك يقول الفيلسوف الإنجليزي " برناردشو": (اني أرى في الإسلام دين أوربا في القــرن العشرين كما يقول المفكر الألماني " جوته" :(إذا كان هذا هو الإسلام ؟ أفلا نكون كلنا مسلمين ؟) .

وبالنظر إلى هذه الاعترافات من المفكرين الغربيين نجد أن المسلمين مازالوا يؤمنون بالإسلام أيمانا قلبيا مبتعدين على روحه العلمية التي تعني إقامة منهج تطبيقي كامل وشامل في حياتهم اليومية المعيشة. ومن هنا كانت فكرة ضرورة البحث في الشريعة الإسلامية للكشف عن هذه الإستراتيجية الذاتية الأصلية لتمويل التنمية الاقتصادية. ولكن إذا كشفنا عنها وحاولنا إزالة ما اعتراها من رواسب حسب ما تقتضيه المقاييس العلمية للبحث، فهل هي قادرة فعلا على التكفل بأعباء التنمية الاقتصادية بما تقتضيه الظـــــروف الراهنة، وهذا ما نأمل أن نتوصل أليه من خلال هذه الدراسة .

د/ الطيب داودي